وضع الانف لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم الانف كذا في الذخيرة
ولما كان السجود على الانف واجبا لا داخلا في شروط الصحة وانما
هو شرط كمال لما سنذكر ان ضم الانف للجبهة واجب استدرك ذلك
فقال ويسجد بجبهته ولا يضع الاقتصار على الانف في الاصح الا
من عذر بالجبهة لان الاصح ان الامام الاعظم رحمه الله رجع الى
موافقة صاحبيه في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية
لغير العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرها
من اي لسان غير عربي لغير العاجز عن العربية وعدم جواز الاقتصار
في السجود على الانف بلا عذر في الجبهة ووجه عدم جواز الاقتصار
على الانف ما رويناه من قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على
سبعة اعظم على الجبهة وفي رواية امر العبد ان يسجد على سبعة
آراب الحديث في البرهان ومن شروط صحة السجود عدم ارتفاع محل
السجود عن موضع القدمين بالكثر من نصف ذراع ليتحقق صفة
التساجد والا فتفاع القليل لا يضر وان زاد عن نصف ذراع لم يجز
السجود اي لم يقع مؤديا به كما في الدراية فان اتى بغيره معتبرا صحت
وان لم ينو به حيث خرج من صلاة فسدت الا ان يكون ذلك لزحمة تجد
فيها على ظهر مصل صلاته للضرورة فان لم يكن السجود عليه مصليا
اصلا او كان في غير صلاة الساجد عليه لا يصح السجود وقيل انما يجوز
اذا كان سجود الثاني على الارض كما في الدراية ومن شروط صحة السجود
وضع احدى اليدين واحدى الركبتين في الصحيح كما قدمناه لما رويناه
ووضع بقية من اصابع الرجلين موجها بباطنه نحو القبلة حالة
السجود على الارض ولا يكفي لصحة السجود وضع ظاهر القدم لانه
ليس محله لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم
على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين متفق عليه وقوله صلى
الله عليه وسلم اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه
وكفاه وركبتاه وقدماه وهو اختيار الفقيه ابي الليث كما في
البرهان ولو سجد ولم يضع قدميه او احدهما على الارض في سجوده

لا يجوز

مطلب

لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما جاز كما لو قام على قدم واحد وفي
الكفاية قال العلامة الزاهدي ظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي والجمع
والقدوري يقتضي انه اذا وضع احد القدمين دون الاخرى لا يجوز وقد
رايت في بعض النسخ ان فيه روايتين كذا في شرح المنية والمراد من
وضع القدم وضع اصابعها قال الزاهدي وضع راس القدمين
حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجد ورفع اصابع رجليه
على الارض لا يجوز وكذا في الخلاصة والبزازية ووضع القدم بوضع
اصابعه واذ وضع اصبعا واحدة اتى بالبعض ولا يكون ومنعا لا يتوجهها
نحو القبلة ليتحقق السجود بها والا فهو ووضع ظاهر القدم سواء
وهو غير معتبر وهذا ما يجب التنبيه له والتكبير عند غاية الهوي
ويشترط لصحة الركوع والسجود تقديم الركوع على السجود كما يشترط
تقديم القراءة على الركوع في حد ذاتها وان لم يتعين محل القراءة عينا
للجواز لانها اذا فاتت محل القراءة كما اذا ركع في ثانية الفجر او المغرب او
ثالثة الرباعية ولم يكن قراءة المغرب فيها اذا لم يقع لاحد رعاية
ما لم يشرع مكررا في الركعة شروط بقاء الصلاة على الصحة وكذا الشرط
المتاخر عن الاركان وهو القعود الاخير فانه شرط اتمام الاركان عند
البعض وبعضهم يقول هو ركن اصالة حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع
لا يجوز وكذا لو قعد قدر التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة او قراءة
بطل القعود لان الترتيب فيه فرض وانما كان فرضا لان ما تحدث
شرعيته يراعي وجوده صورة ومعنى في محله ثم زال عن تقويت ما
يتعلق به سواء كان ما تعلق به جزا او كلا مثاله الركوع جزء اذا فاتت
فات ما تعلق به وهو الركعة فلا تتم بتركه مع وجود السجود عقب
القيام والقعود الاخير متعلق به كل الركعات فاذا فاتت عن محله بطل
ما تعلق به كما اذا سجد لركعة زائدة ولم يقعد على الفرض صلاته قدر
التشهد ولما فوات احد فعلي المتكرر وهو السجود الثاني اذا تركه
ثم اتى به في محل اخر قبل اتيانه باتيانه الى القتالة فانه يتحقق محله
الاول فكان موجودا فيه معنى وان تعدد صورة مثاله اذا سجد

Copyright © King Saud University